استكمال المرحلة الاولى من مشروع تجاري باربيل بكلفة مليار دولار هو الاول من نوعه في العراق

■ اربيل (العراق) ـ اف ب: انتهت اعمال المرحلة الاولى من مشروع استثماري تقارب كلفته مليار دولار في اربيل كبرى مدن اقليم كردستان، ويتضمن مركزا تجاريا ضخما هو الاول من نوعه في العراق.

وقال نزار حنا نصري رئيس مجلس ادارة مجموعة الشركة المالكة للمشروع ان المرحلة الاولى اكتملت من مركز «نيشان» التجاري الذي يدخل ضمن المشاريع الاستثمارية التي تنفذها شركة عراقية.

واضاف للصحافيين ان «كلفة المشروع الاجمالية تقدر بحوالي مليار دولار وحصلنا على الارض من حكومة اقليم كردستان العراق باسعار رمزية تشجيعا للاستثمار» مشيرا الى ان البدء في المشروع كان عام 2002. وتابع ان «المشروع سينتهي عام 2010 ويضم ثلاثة ابراج بواقع 25 طابقا والعديد من المحلات والمكاتب التجارية.

وتشمل المرحلة الاولى 1200 وحدة تجارية ضمنها ثمانمئية محل تجاري موزعة على ثلاثة طوابق واربعمئة مكتب موزعة على اربعة طوابق بالاضافة الى مطاعم ومقاه وخدمات ترفيهية وموقف يتسع لخمسمئة سيارة موزعة على طابقين.

يذكر ان تصميم المشروع التجاري اعدته شركة متخصصة في دبي.

واشار نصري الى ان شركته تنفذ حاليا «مشروعا اخر في اربيل (350 كم شمال بغداد) باسم دريم سيتي يضم 1600 وحدة سكنية منها 1200 منزل و400 شقة عصرية متكملة ومزودة بكافة الخدمات من مدارس ورياض اطفال واسواق وحدائق عامة ومجمعا ثقافيا ومركزا صحيا يشيد على مساحة بكلفة تصل الى 600 مليون دولار تقريبا».

كما اعلن ان شركاته بصدد «بناء مركز تجاري اخر ضخم في اربيل مخصص للوكالات والشركات العالمية بكلفة تبلغ 3,5 مليار دولار يشيد على مساحة».

من جهته قال رئيس الوزراء في حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني ان «المشروع نقلة نوعية لفكرة تحديث العملية التجارية في الاقليم واهميته بالنسبة لنا تكمن في ايجاد فرص عمل كثيرة».

واعلن ان «ابواب كردستان العراق مفتوحة امام المستثمرين (...) الى متى ينتظرون ولماذا لا يلبون دعوة الحكومة ويقتدون بالدول التي يؤدي المستثمرون فيها دورا رئيسيا الى جانب الحكومة؟».

كما شدد على «ضرورة وقف جلب الايدي العاملة من الخارج والاعتماد على السوق المحلية (...) نريد من مواطنينا العمل وعدم التكاسل ونأسف عندما نرى الايدي العاملة من الخارج لدينا مخاوف حيالها ولا يمكن ان تستمر».

اكراد عراقيون ينتظرون دخول مركز نيشان التجاري في اربيل

ايران: 90 شركة تبدي اهتماما بـ17 امتيازا نفطيا جديدا معروضة على المستثمرين

■ طهران ـ رويترز: ذكرت الاذاعة الحكومية الايرانية أن مسؤولا نفطيا بارزا قال الجمعة ان 90 شركة أجنبية أبدت اهتماما بنحو 17 امتيازا نفطيا بريا وبحريا جديدا عرضت على المستثمرين في وقت سابق هذا الشهر.

وكانت ايران رابع أكبر مصدر للنفط في العالم قد عرضت المناطق للتنقيب على النفط والغاز في اجتماع في فيينا.

وقالت الجمهورية الاسلامية التي يرى المحللون انها تحتاج للتكنولوجيا الاجنبية لتحسين الانتاج من حقولها انها تأمل في اجتذاب استثمارات أجنبية تبلغ 460 مليون يورو (599 مليون دولار) على الاقل لهذه الامتيازات.

ونقلت الاذاعة عن غلام حسين نظاري رئيس شركة النفط الحكومية الايرانية قوله ان المواقع التي عرضت وعددها 17 موقعا في اجتماع فيينا «شهدت اهتماما من جانب 90 شركة اجنبية للاستثمار فيها».

واستاءت الولايات المتحدة من الصفقات التي أبرمتها شركات نفط اسيوية وأوروبية مع ايران اذ تسعى الى معاقبة طهران على تخصيبها لليورانيوم الذي تقول واشنطن انه يهدف الى انتاج قنبلة نووية.

ويقول المحللون ان الشركات الدولية أرجأت اتخاذ قرارات الاستثمار انتظارا لمعرفة كيف ستتطور الامور.

وقال مسؤول أمريكي ان واشنطن ستدرس صفقة أولية بمليارات الدولارات وقعت في كانون الثاني (يناير) مع رويال داتش شل وشركة ريبسول الاسبانية لتطوير حقول غاز وبناء منشآت تصدير في ايران.

وأعلنت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر ما يزيد عن 20 مليون دولار سنويا في قطاع الطاقة الايراني لكنها لم تطبقها من قبل.

وقال نظاري في وقت سابق ان الشركة الايرانية تعتزم زيادة طاقتها على انتاج الخام الى 5,3 مليون برميل يوميا بحلول عام 2015 من نحو 4,2 مليون برميل يوميا حاليا.

وزير الاتصالات يتوقع عائدات تصل الى 7 مليارات دولار

لبنان يستعد لبيع شركتي الهاتف المحمول الحكوميتين

بيروت ـ من يارا بيومي:

قال وزير الاتصالات اللبناني مروان حمادة الجمعة ان الحكومة اللبنانية تتوقع الحصول على ما يصل الى سبعة مليارات دولار من بيع شركتي الهاتف المحمول المملوكتين للدولة بعد عرضهما للبيع في وقت لاحق من العام الجاري.

وقال حمادة في مقابلة مع رويترز «تتراوح تقديراتنا لقيمتهما بين 2,5 مليار الى 3,5 مليار دولار لكل ترخيص... نستعد لاستدراج عروض عالمية في نهاية الامر».

وقال ان هيئة تنظيم الاتصالات تتوقع بدء تلقي عطاءات في ايلول (سبتمبر) أو تشرين الاول (اكتوبر) لشراء شركتي ألفا وام.تي.سي تاتش وانه تلقى بالفعل مخاطبات من شركات أوروبية وشرق أوسطية كبرى مهتمة بالشراء.

وعرضت حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة الشهر الماضي على المانحين الدوليين سلسلة من الاصلاحات للمساعدة في انعاش الاقتصاد اللبناني الذي دمرته الحرب شملت «بيع حصة الاغلبية أو 100 في المئة من شركات قطاع الهاتف المحمول» واستخدام الحصيلة في خفض الدين العام.

وتمضي الحكومة قدما في عملية الخصخصة متجاهلة المعارضة من جانب الرئيس اميل لحود. واختيرت مؤسستا سيتي غروب وجيه.بي مورغان تشيز آند كو لادارة عملية البيع.

وقال حمادة «كلفنا سيتي غروب وجيه.بي مورجان تشيز اند كو وطلبنا منهما واتفقنا على الاعداد لخصخصة شركتي الهاتف المحمول. انهما متفوقتان للغاية في عملهما».

ويوجد 1,1 مليون مستخدم للهاتف المحمول في لبنان من بين اجمالي عدد السكان البالغ نحو أربعة ملايين نسمة.

وقال الوزير اللبناني انه يتوقع زيادة عدد مستخدمي الهاتف المحمول في لبنان الى ثلاثة ملايين خلال السنوات الثلاث الى الخمس المقبلة، مشيرا الى ان اجمالي العوائد من قطاع الاتصالات في لبنان يصل الى نحو مليار دولار سنويا.

والبنية التحتية في لبنان هشة في أفضل الاحوال بسبب الدمار الذي لحق بها خلال الحرب الاهلية التي بدأت عام 1975 وحتى عام 1990 فيما أصبحت دول أقل تقدما في المنطقة أكثر تطورا في قطاع الاتصالات. وساهمت الحرب بين اسرائيل وحزب الله العام الماضي في الدمار الذي أصاب البنية التحتية في لبنان.

ويقول حمادة ان الخصخصة ستؤدي الى نمو وتطور خدمات الهاتف المحمول في لبنان. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك الى مزيد من المنافسة بالسوق لان القانون اللبناني لا يسمح بتغيير الاسعار قبل خصخصة الشركات.

وأسعار مكالمات الهاتف المحمول في لبنان من أعلاها على الاطلاق في منطقة الشرق الاوسط. ويدفع العملاء الذين يستخدمون الخدمات لاحقة التحصيل 13 سنتا عن الدقيقة الواحدة بينما تتكلف الدقيقة في مصر ما يصل الى أربعة سنتات فقط وتسعة سنتات في السعودية.

ولا توجد حتى الان بلبنان خدمات الهاتف المحمول فائقة السرعة (الجيل الثالث) غير أن حمادة أعرب عن أمله في أن تدخل الشركات التي ستشتري رخصتي الهاتف المحمول هذه الخدمة.

وقال «ما نحتاجه هو خدمات الجيل الثالث الجديدة. نريد هذا النمو». وتابع يقول انه سيتم ادخال تحسينات على صناعة الاتصالات الى جانب الخصخصة.

وقال «سيتم ادخال أجهزة بلاكبيري خلال الاسبوعين الى الثلاثة أسابيع المقبلة. أعتقد أن خدمة دي.اس.ال ستبدأ العمل في منطقة بيروت الكبرى اعتبارا من مارس». ومضى يقول «ستتزايد سرعة التردد لدينا الى عشرة غيغابايت... من 150 ميغابايت حاليا».

عملية اصلاح البنوك الليبية تواجه تحديات كبيرة ومعارضة مؤثرة

الجزائر ـ من وليام ماكلين:

تتحرك ليبيا باتجاه تحديث بنوكها البدائية لكنها تواجه مهمة صعبة حيث الاقتصاد موجه والتعاملات النقدية هي الاساس والشركات تجاهد للحصول على ائتمانات والاصلاحات قد تواجه معارضة مؤثرة.

ويقول الخبراء ان المحافظين الذي تحسنت أوضاعهم في ظل السياسات القائمة للدولة من المرجح أن يمثلوا حجر عثر في طريق التغيير الاقتصادي حتى مع اظهار المستثمرين الاجانب الذين يغريهم نفط ليبيا وموقعها الاستراتيجي قبالة أوروبا اهتمام متزايد.

وتصدرت أخبار البنك المركزي الليبي عناوين الصحف في كانون الثاني (يناير) باعلانه اختيار بنك روثشيلد آند سي لمساعدته في بيع حصة أقلية في أحد البنوك التجارية الحكومية في هذه الدولة العضو في أوبك لبنك دولي كبير. ولم يذكر البنك المركزي اسم البنك الذي سيشتري الحصة.

وقال البنك المركزي ان استراتيجيته تدعو الى فتح نشط للسوق المالية الليبية أمام المستثمرين المحليين والاجانب. وأضاف انه يسعى الى تحديث شامل للقطاع المالي في الدولة التي تسكنها خمسة ملايين نسمة.

وصفقة البيع المحتملة هذه واحد من عدة تطورات أثارت اهتمام المستثمرين منها منح تراخيص تنقيب عن النفط في كانون الاول (ديسمبر) لشركات نفط وغاز من بينها اكسون موبيل وغازبروم.

وبيع حصة من البنك يأتي في اطار خطط لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد ذو الطابع السوفيتي الذي تشله البيروقراطية والبنوك القديمة والخدمات الاجتماعية التي تتكدس بالموظفين الحكوميين ونظام الضرائب والجمارك المعقد والوائح المالية التي حدت من الاستثمار الاجنبي.

ويشكو المسؤولون التنفيذيون من أن القطاع المصرفي الذي تم تأميمه عام 1970 مازال موجها بشكل مركزي بدرجة كبيرة.

وأقرت الحكومة قانونا في عام 1993 يسمح باقامة بنوك خاصة لكن ظلت المؤسسات الحكومية تهيمن على القطاع.

وتباطأت البنوك الاجنبية في دخول ليبيا المنتجة للنفط على الرغم من صدور قانون عام 2005 يسمح لهم بفتح فروع في البلاد. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى ما يقول المصرفيون انه تعقيدات البروقراطية والممارسات الادارية القديمة.

وأشاد المستثمرون الاجانب باعلان البنك المركزي الليبي في كانون الثاني ويحرصون على مراقبة ما سيحدث في بلد معروف بأن اصلاحاته الاقتصادية لا تدوم طويلا.

وقال ديفيد غولدوين مدير اتحاد الاعمال الامريكي الليبي «ستكون هذه بداية حقيقية للخصخصة». وأضاف «اذا سارت الامور بشكل جيد فان ذلك سيدعم موقف الفريق المطالب بالاصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالمزيد من أعمال الخصخصة. لكن في أي دولة نامية مثل هذه في بداية التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق فان كيفية سير الامور في المراحل الاولية أمر في غاية الاهمية.

وقال راجيف سينغ مولاريس مدير مجموعة مراقبة استشارية تقدم النصح للحكومة الليبية فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي «هذا بالتأكيد أكثر من مجرد كلام.

عام2007 سيكون عاما مهما بالنسبة للاصلاح... الاصلاحات تهدف الى تحفيز رجال الاعمال لكن ذلك لن يحدث الا بتوافر امكانية الحصول على ائتمان».

والاصلاح المصرفي مطلوب بشدة مع خروج البلاد من عقوبات دولية استمرت 20 عاما. وأفاد تقرير مشترك عن ليبيا أعدته جمعيتا مونيتور وكامبريديج لابحاث الطاقة أن البنوك تواجه ثلاثة مشاكل أساسية.

فالبنوك تواجه صعوبة في تقييم مخاطر القروض وتفتقر لبيانات يعتد بها وتفي بالمعايير المعمول بها دوليا عن الاوضاع المالية للمقترض. ثانيا فان صغار المقترضين نادار ما تكون لديهم ضمانات كافية لدى الحصول على قروض. وثالثا فان المديرين لا يتلقون حوافز تذكر لتنشيط تقديم القروض للقطاع الخاص.

وقال التقرير «نتيجة لذلك تميل البنوك الى انتهاج سياسة دفاعية فيما يتعلق بالاقراض بتوجيه الكثير من الاموال الى اصول تتمتع بالسيولة... والعديد من افكار الاعمال الجيدة لا تجد تمويلا».

وقال أوليفر مايلز نائب رئيس مجلس الاعمال الليبي البريطاني ان المستثمرين يجب ألا يتوقعوا أن يؤدي بيع بنك الى تسريع خطى الاصلاحات الاقتصادية.

وأضاف مايلز وهو سفير بريطاني سابق لدى طرابلس «هناك انقسام بين الساسة الليبيين.. هناك الاصلاحيون وهناك عناصر محافظة حققت مكاسب في ظل النظام الراهن وقد تخسر الكثير... تحقق تقدم ضئيل ولم تحدث انتكاسات حقيقية للاصلاح. لكن التغير سيكون بطيئا».

وقال جيف بورتر المحلل في مجموعة يوراسيا الاستشارية ان تراجع المهارات التجارية خلال سنوات العزلة تحت وطأة العقوبات يعني أن الاصلاح الحقيقي من المستبعد ان يتحقق في وقت قريب.

الرئيس الصيني يختتم جولة افريقية ركزت على الاستثمار

■ مابوتو ـ رويترز: اختتم الرئيس الصيني هو جين تاو جولة في افريقيا الام بزيارة موزامبيق الخميس حيث استكشف فرص الاستثمار والاعمال في دول جنوب افريقيا التي تتحدث البرتغالية. واجرى في مابوتو محادثات مع رئيس موزامبيق ارماندو جيبوزا واعلن عن قروض بدون فائدة قيمتها 1,2 مليار يوان (154,9 مليون دولار) لقطاعات الزراعة والصحة والتعليم في البلاد.

وتعرض الصين تقديم قروض منخفضة الفائدة وشطب ديون وحوافز أخرى لزيادة نفوذها في أفقر قارة في العالم مقابل امكانية الوصول للموارد الطبيعية وخاصة النفط التي تحتاجها لدعم اقتصادها.

وقال هو في مؤتمر صحافي مشترك مع جيبوزا «زيارتي الى موزامبيق نتيجة للقمة الصينية الافريقية (التي عقدت العام الماضي) واستهدفت ترويج علاقة عملية وتقليدية مع موزامبيق وباقي افريقيا». واضاف «نريد مساعدة موزامبيق في اعادة بناء اقتصادها وتحسين ظروف المعيشة لشعبها».

وقال هو ان الصين الغت 20 مليون دولار من ديونها لدى موزامبيق. وقال جيبوزا ان الاتفاقيات الموقعة «لن تقدم ردا على كل التحديات التي نواجهها في موزامبيق لكن من وجهة النظر السياسية والاقتصادية فانها تكمل الجهود التي يبذلها ابناء موزامبيق في الكفاح ضد الفقر».

ورحبت كثير من الحكومات الافريقية بروابط اوثق مع بكين في حين يقول محللون ان دول القارة الفقيرة ينبغي أن تنتبه الى قطاعات الصناعة الضعيفة بها في مواجهة الواردات الصينية زهيدة الثمن.

واضطر هو لتناول تلك النقاط. وفي كلمة في جنوب افريقيا يوم الثلاثاء الماضي قال ان «الصين لم تفرض ارادتها ابدا او ممارسات غير منصفة على الدول الاخرى ولن تفعل ذلك ابدا في المستقبل».

وموزامبيق من افقر الدول الافريقية لكن مانحين غربيين يقولون ان سياسات الحكومة خلال السنوات العشر الماضية وضعت البلاد على طريق نمو قوي.

وذكرت السفارة الصينية ان هو سيستكشف اثناء وجوده في مابوتو الفرص الجديدة في البلاد وسيركز ايضا على الدول الافريقية الاخرى التي تتحدث البرتغالية وهي انغولا والرأس الاخضر وساوتومي وبرنسيب وغينيا بيساو.

وقالت ان الصين تشارك في كثير من مشروعات البناء في موزامبيق ومنها بناء مركز دولي للمؤتمرات. وافادت ان التجارة الثنائية ارتفعت الى 210 ملايين دولار في 2006 من 119 مليون دولار في 2004.

وموزامبيق هي اخر محطة في جولة هو في افريقيا الام. وسيكمل جولته التي تشمل ثماني دول بزيارة جزر سيشل في المحيط الهندي في طريق عودته الى الصين يوم السبت.

محاولات لاحياء الدفيئات الزراعية بالمستوطنات الاسرائيلية السابقة بقطاع غزة

■ غزة ـ يو بي أي: أشار المزارع الفلسطيني محمود الأسطل بيده إلى الدفيئات الزراعية في ما كان يعرف بمستوطنة غاني طال شمال غرب خان يونس جنوب قطاع غزة، التي بدت مهملة وخاوية، وقال «كانت كالجنة ولكنها باتت كالخرابة الآن».

وخلّف المستوطنون الإسرائيليون بعد انسحابهم من قطاع غزة في أيلول 2005، نحو 4000 دفيئة زراعية، في أخصب أراضي القطاع، كانت تدر عليهم ملايين الدولارات من زراعتها.

وقال المزارع الأسطل، الذي عمل في عهد المستوطنات في الدفيئات واستمر عمله فيما بعد لدى استلام المسؤولية عنها من قبل شركة فلسطين للتطوير الزراعي التي يشرف عليها صندوق الاستثمار الفلسطيني، ليونايتد برس انترناشونال بكل مرارة «شتان ما بين الامس واليوم، فقد كانت هذه الدفيئات كالجنة موزعة على المستوطنين الذين نجحوا في إدارتها حتى باتت تدر عليهم ملايين الدولارات، ولكنها اليوم أصبحت خرابة بعد ان تم زراعتها لموسم واحد فقط كانت نتيجته خسائر فادحة».

وأرجع مسؤول في الشركة المشرفة على المشروع الخسائر إلى إغلاق السلطات الإسرائيلية للمعابر،الأمر الذي حال دون تسويق المنتوج الذي جرى إتلاف كميات كبيرة منه، إضافة لعمليات السرقة والنهب التي تعرضت لها الدفيئات والمخازن في ظل غياب الأمن.

وقدرت وزارة الزراعة الفلسطينية خسائر المشروع المباشرة بـ36 مليون دولار، بالإضافة إلى وقوع خسائر في البنية التحتية والأصول تتجاوز 40 مليون دولار، نتيجة سرقة دفيئات وشبكات مياه وكهرباء وغيرها.

ويبدو أن فشل إدارة الدفيئات والخسائر التي لحقت بالمشروع دفع بالحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ قرار بتحويل مسؤولية الإشراف على الدفيئات من صندوق الاستثمار إلى الحكومة الفلسطينية اعتباراً من تشرين أول (اكتوبر) 2006.

وأكد وزير الزراعة الفلسطيني الدكتور محمد الأغا أن وزارته تسلمت فعليا معظم الدفيئات الزراعية في الأراضي المحررة من قطاع غزة، وأنها تستعد لإعادة الحياة لها من خلال تأجيرها عبر عطاءات لشركات استثمارية بعد ان أمكن توفير الحماية اللازمة لها.

ومن أصل 4000 دفيئة زراعية تسلمت وزارة الزراعة الفلسطينية 2500 دفيئة صالحة اعتباراً من بداية شباط (فبراير) الحالي، بعدما جرى تدمير وتخريب أو سرقة باقي الدفيئات التي تعرضت في الكثير من المرات لعمليات نهب منظمة شارك فيها بعض من كان يقوم على حمايتها.

وقال مدير عام ديوان الوزير حماد الرقب إن ضابطة زراعية تم تشكيلها لتوفير حماية فعلية للدفيئات تمهيداً لتأجيرها في مزادات علنية، مشيراً إلى أنه تم استيعاب العديد من الحراس السابقين الذين وافقوا على العمل من خلال الوزارة بعد أن انتهت مسؤولية الشركة السابقة عن الإشراف عليها.

وشدد على أن القرار هو توفير حماية للدفيئات ووقف أعمال النهب التي كانت تحدث في السابق. غير أن العديد من الحراس السابقين اتهموا الوزير بأنه قام باستبدالهم بعناصر من حركة حماس وبعض اللصوص الذين دأبوا على سرقة الدفيئات بحجة «تجنب شرهم».

وتستعد وزارة الزراعة لتأجير الدفيئات بنظام المزايدات المفتوحة اعتباراً من اليوم السبت، وسط آمال «بإعادة الحياة للدفيئات» وبما يساهم في «تحقيق مصدر دخل مضمون للحكومة الفلسطينية من جهة، وتوفير أراضي خصبة للمزارعين».

وقال وزير الزراعة الفلسطيني إن الأطقم الفنية استكملت تحضيراتها وسيتم طرح العطاءات التي ستستهدف شريحة الشركات والمؤسسات الزراعية والجمعيات الخيرية المهتمة والعاملة في القطاع الزراعي، متوقعاً أن تتمكن هذه الجمعيات من البدء بتشغيل الدفيئات عبر الاستفادة من الموسم الزراعي المقبل الذي يبدأ في الخامس والعشرين من الشهر المقبل.

ولفت إلى أن عدم تمكن الوزارة من طرح عطاءات الدفيئات خلال الأشهر الماضية لتحقيق الاستفادة من الموسم الحالي، جاء نتيجة سلسلة من الاجراءات الادارية والروتينية التي خاضتها الوزارة مع كل من ادارة صندوق الاستثمار والشركة الفلسطينية.

وأكد أن استثمار الدفيئات في الموسم الزراعي المقبل من شأنه أن يرفد الاقتصاد الوطني وموازنة السلطة بدعم اضافي، حيث من المتوقع أن تصل قيمة تأجير الدفيئة الواحدة سنوياً من 800 الى 1000 دولار.

وشدد في هذا السياق على ان الوزارة لن تستند في ارساء العطاءات على معيار السعر الأفضل والأكبر قيمة، وذلك لإتاحة المجال أمام اكبر عدد ممكن من المؤسسات والجمعيات الزراعية للاستفادة من هذا المشروع، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية وقطاعات العمل كافة.

وتسود خيبة أمل في أوساط بعض المزارعين لأنهم كانوا يأملون أن يكون المجال متاحاً لهم بشكل فردي لاستئجار بعض الدفيئات. وتساءل المزارع محمد اللحام «لماذا نحرم كمزارعين بسطاء من الاستفادة واستئجار هذه الدفيئات لحسابنا بدل أن نعمل عند غيرنا؟».

وتقول الوزارة أنها اختارت الشركات لأنها بحاجة إلى ضمانات رسمية، لافتة إلى أنه بإمكان مجموعات من المزارعين أن يتعاونوا مع بعضهم البعض ويستأجروا من خلال الجمعيات والمؤسسات المعتمدة.

وستبقى المشكلة الأساسية التي تواجه المزارعين والشركات المستثمرة في المشروع في توزيع وتسويق المنتوج الزراعي في ظل العراقيل الكبيرة التي تضعها قوات الاحتلال على المعابر الإسرائيلية.

يذكر أن مشروع الدفيئات عمل خلال الموسم الزراعي الماضي على تشغيل قرابة 4 آلاف عامل وبلغ حجم إنتاج هذا المشروع نحو 16 ألف طن من المنتجات الزراعية التصديرية، إلا أن حجم ما صدر فعلياً منه قدر بنحو ألف طن فقط، نظراً لإغلاق الجانب الإسرائيلي لمعبر المنطار وعدم إدارتها بالشكل المطلوب، خلال ذروة الموسم التصديري ما ألحق بهذا المشروع الذي رصد لتنفيذه نحو 34 مليون دولار خسارة فادحة حالت دون تجديد زراعته للموسم الحالي.

وقال مدير عام ديوان الوزير حماد الرقب إن وزارته ستساعد المزارعين في وضع السياسات الزراعية لعل ذلك يسهم في تصريف المنتوج، مع استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة عبر اتصالات مختلفة من أجل تسهيل حركة المعابر والتصدير عبرها.

وأكد أنه لن يُسمح باحتكار استئجار هذه الدفيئات، حيث سيكون هناك عدد محدد من الدفيئات كحد أقصى لأي جمعية أو شركة استثمارية، كي تتاح الفرصة أمام أكبر عدد ممكن للاستفادة من هذا المشروع، وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

برانسون سيدفع 25 مليون دولار لمن يحل مشكلة ثاني أوكسيد الكربون

■ لندن ـ يو بي أي: أطلق رئيس شركة «فيرجين» السير ريتشارد برانسون حملة من أجل التخلص من ثاني أوكسيد الكربون في الجو.

وذكرت هيئة الاذاعة البريطانية الجمعة إن برانسون أعلن أن جائزة مالية قدرها 25 مليون دولار ستدفع إلى الفائز في مباراة يعرض فيها أفضل السبل من أجل التخلص من هذا الغاز.

وأطلق برانسون هذه الحملة اليوم وإلى جانبه المرشح السابق للرئاسة الامريكية في الولايات المتحدة آل غور.

وقال برانسون في مؤتمر صحافي إن على العالم أن يدرك حجم الازمة التي يواجهها جراء ذلك، مشيراً إلى أن «ليس بإمكان الأرض الانتظار 60 سنة أخرى»، مضيفاً «أريد مستقبلاً لأبنائي وأبناء أبنائي». وتابع إنه إذا أُريد لهذا الكوكب البقاء من الضروري التخلص من ثاني أوكسيد الكربون، مضيفاً إنه عرض هذا المبلغ من أجل حث الآخرين على التقدم باقتراحات لحل هذه المشكلة المتفاقمة.

من جانبه دعا آل غور إلى اتخاذ خطوات من أجل الحد من انبعاث الغازات التي تلوث البيئة، واصفاً الوضع بأنه «تحد» يجب مواجهته من أجل الحصول على بيئة أنظف للأجيال المقبلة.

مدير صندوق النقد: على أمريكا زيادة الادخار

■ بروكسل ـ رويترز: قال رودريغو راتو مدير صندوق النقد الدولي ان الاقتصاد الامريكي يشهد «عملية هبوط سلسلة» لكن البلاد تحتاج لمعالجة العجز ونقص المدخرات المحلية.

وقال الجمعة خلال زيارة للبرلمان الاوروبي «الولايات المتحدة تواجه بعض التحديات المهمة في الاجل القصير بسبب ارتفاع متوسط أعمار سكانها وهو ما يصعب التعامل معه في ظل العجز المزدوج». وأضاف «زيادة المدخرات في الولايات المتحدة أمر في رأينا مهم للغاية».

من جهة ثانية قال راتو ان ضعف الين يرتبط بقوى السوق وعمليات اقتراض العملات ذات العائد الاقل للاستثمار في العملات ذات العائد الاكبر.

وأبلغ راتو رويترز خلال زيارة للبرلمان الاوروبي في طريقه لحضور اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع في المانيا «وضع الين يرتبط بقوى السوق والمضاربة على عائدات العملات».

وتشمل هذه المضاربات التي تنطوي على مخاطر كبيرة اقتراض المستثمرين للعملات ذات العائد المنخفض مثل الين والفرنك السويسري للاستثمار في عملات ذات عائدات مرتفعة.

وقال راتو «الاسهام الاكبر الذي يمكن لليابان أن تقدمه للاقتصاد العالمي هو الحفاظ على النمو والقضاء على الضغوط التضخمية».

كما اعلن راتو ان الصندوق قد يبيع كمية محدودة من احتياطياته من الذهب لزيادة مصادر الدخل. لكنه اضاف أن أي بيع للذهب سيأتي في اطار حل أشمل لزيادة ايرادات الصندوق ولن يؤثر على سوق الذهب.